

كتاب رقم: ١١٥/ب/٢٠١٨  
تاريخ: ١٤ كانون الأول ٢٠١٨

جانب مدير المصلحة المالية  
السيدة غنى عراجي المحترمة

**الموضوع:** جواز تأجير الحارس القضائي للعقار المحبوس

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، تبيّن ما يأتي:  
تنصّ الفقرة الأخيرة من المادة ٧٢٠ من قانون الموجبات والعقود على أن حقوق الحارس وموجباته تحدد في قرار المحكمة القاضي بتعيينه، والا فهي تخضع للقواعد المختصة بالحارس الاتفاقي.

وأن المادة ٧٢٢ أوجبت على الحارس أن يقوم بحفظ الشيء وبادارة شؤونه. وأن ينتج كل ما يمكن انتاجه منه. إلا أن المادة ٧٢٣ منعت على الحارس ان يقوم بأي عمل من اعمال التفرغ او الانتقال ما خلا الاعمال الضرورية منها لمصلحة الشيء المحبوس. ثم فرضت المادة ٧٢٤ على الحارس ان يعيد الشيء المحبوس بلا ابطاء الى الشخص الذي يعينه له الفريقان أو القضاء.

يرى د. ادور عيد في كتابه موسوعة اصول المحاكمات: ج ٩: قضاء الامور المستعجلة ٢، ١٩٨٧، ص ٦٦١ رقم ١٩٠: على أنه يلتزم الحارس بادارة الاموال المعهود اليه امر حراستها. ويعتبر من اعمال الادارة تأجير الشيء محل الحراسة، كتأجير العقار مثلاً وتأجير المؤسسة التجارية ولمدة معقولة. وقد يضيق حكم الحراسة او يوسع سلطة الحارس في هذا الصدد، فلا يجيز له التأجير لاكثر من سنة او يجيزه له لمدة تتجاوز الـ٣ سنوات مثلاً، او يفرض التأجير بطريق المزاد العلني او يحرره من هذا القيد. وما دام للحارس حق التأجير فله تبعاً لذلك حق استيفاء البديل واعطاء المخالصة به ومقاضاة المستأجر بشأن أي حق ينشأ عن عقد الا يجاز كالمطالبة بالبديل واخراج المستأجر من العين المؤجرة عند توافر سبب لذلك. ولكن لا يجوز للحارس ابرام صلح مع المستأجر او التنازل عن جزء من البديل، اذ يعد ذلك من اعمال التصرف لا من اعمال الادارة، وتلزم له موافقة ذوي الشأن او اذن القضاء الصادر عنه حكم الحراسة.

استناداً لما تقدّم، وبغياب الاجتهاد القضائي، فإن بالإمكان الاستناد إلى الرأي الفقهي المذكور واعتبار أن التأجير هو من أعمال الإدارة الجائز للحارس القيام بها، ولكن ومن باب الحرص، يمكن الاستناد إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٢٠ المذكورة أعلاه، والطلب من الحارس إبراز إذن قضائي بتأجير الشيء المحبوس.

محامي بلدية بيروت



د. عصام نعمة إسماعيل